

بلديّة الاحتلال في القدس:

ما دورها في تهويد المدينة؟
ولماذا يقاطع المقدسيّون انتخاباتها؟

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

بلديّة الاحتلال في القدس:
ما دورها في تهويد المدينة؟
ولماذا يقاطع المقدسيّون انتخاباتها؟

إعداد

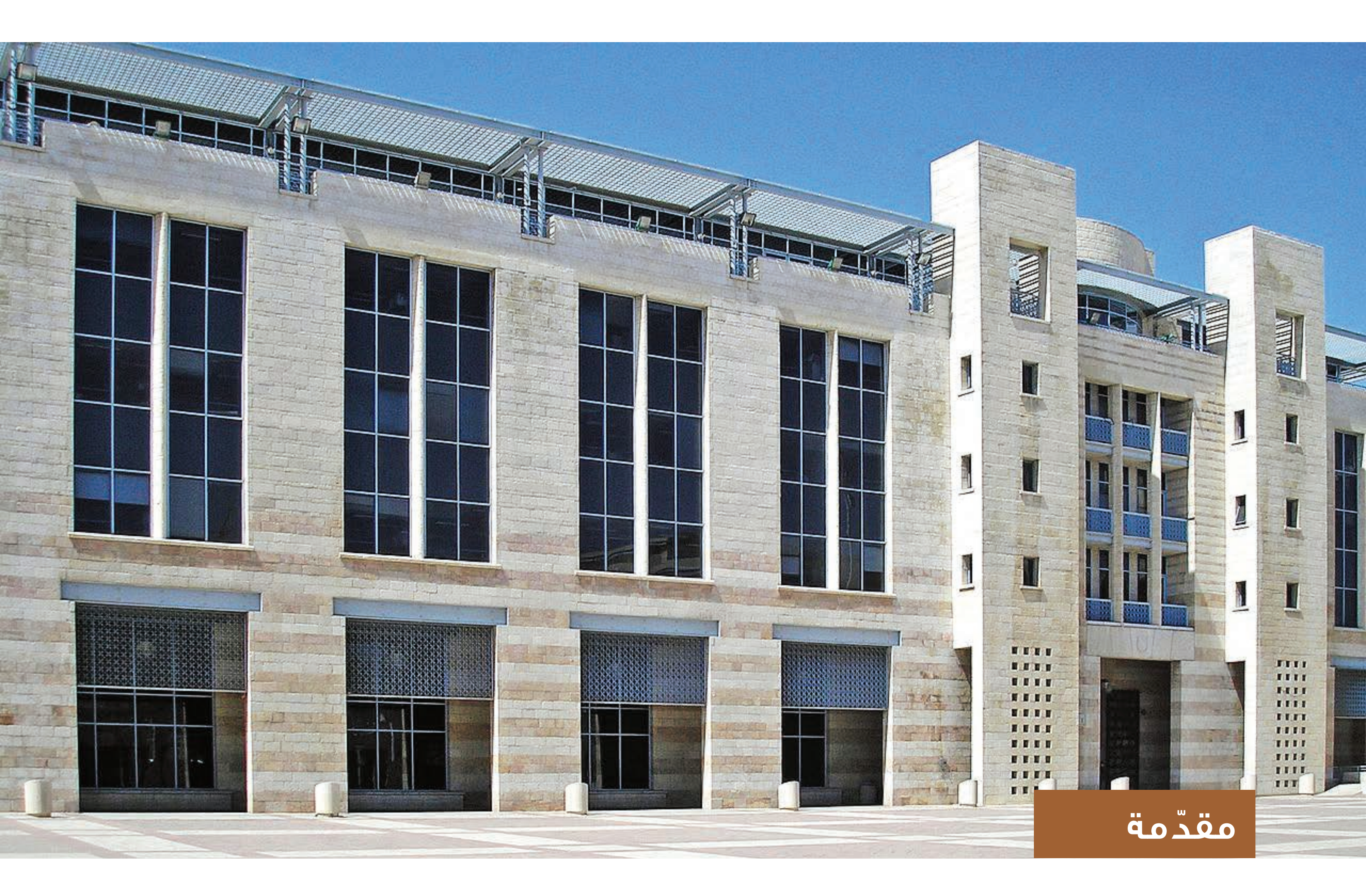
براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2018-10-16

بلديّة الاحتلال في القدس:
ما دورها في تهويد المدينة؟
ولماذا يقاطع المقدسيّون انتخاباتها؟



مقدّمة

تجرى آخر هذا الشهر، في 2018/10/30، انتخابات بلديّة الاحتلال في القدس[1]، وتتسلّل في هذا الموسم أصوات تجادل في ضرورة مشاركة المقدسيين في هذه الانتخابات، من باب تحصيل حقوق المقدسيّين وتحسين مستوى الخدمات البلدية نظرًا إلى مستواها المتردّي في الشّطر الشّرقي من المدينة. وقد طرق باب الترشح لانتخابات هذا العام مقدسيان هما رمضان دبش من صور باهر، وعزيز أبو سارة من وادي الجوز، وهذا الأخير أعلن انسحابه من السّباق.

1 ترشح لرئاسة البلدية زئيف إلكين وزير شؤون القدس، وموشيه ليون ويوسي دايتش وكلاهما نائبان حاليًا لرئيس البلدية، وأوفير بيركوفيتش وحاييم إبشتاين وكلاهما أعضاء في المجلس البلدي الحالي، والمحامي السابق للبلدية آفي سلمان، وعضو "الكنيست" راشيل آزاريا (كولانو) أعلنت انسحابها؛ والمقدسي عزيز أبو سارة من وادي الجوز الذي أعلن انسحابه كذلك. (https://tinyurl.com/ybsb3g33)

درج المقدسيون على مقاطعة الانتخابات البلدية، أمّا الانتخابات التشريعية فهي محصورة بحملة الجنسية الإسرائيليّة. وينظر المقدسيّون عمومًا إلى المشاركة في الانتخابات على أنّها تطبيع وخيانة، فيما يحرّم علماء الدين المشاركة فيها، كونها تخالف مصلحة المقدسيّين. وعلى المستوى السياسي، تدعو السلطة الفلسطينية المقدسيين إلى مقاطعة الانتخابات البلدية، وعلى هذا الرفض يستقر موقف الفصائل الفلسطينية على اختلاف مشاربها[1].

صحيح أنّ المقارنة بين الخدمات التي تقدمها البلدية في شطري المدينة تظهر الهوّة الكبيرة في مستواها، لكن الأمر في ظلّ وجود احتلال يتعدّى المقارنة بين مستوى الخدمات التي تقدمها دولة الاحتلال للمستوطنين، وتلك التي تقدمها لمن هم تحت الاحتلال. وتقويم دور البلدية في هذه الحالة لا يكون من باب تصنيفه تحت عنوان الخدمات والتقصير فيها، بل هو يتخطّى ذلك إلى نهج حكومي ليست بلديّة الاحتلال إلا واحدة من أدواته. ويشهد التهويد في الشطر الشرقي للقدس، لا سيما في السّنوات القليلة الماضية، على الدور الحقيقي لبلدية الاحتلال التي تتعاطى مع القدس كجزء من «إسرائيل»، وتتنصّل من الواجبات التي يفرضها القانون الدولي على القوة القائمة بالاحتلال تجاه من تحتل أرضهم.

تطلّ هذه المادّة على الدور الذي تضطّلع به بلدية الاحتلال لتهويد الشطر الشرقي من القدس، وتضيء على الأسباب التي تدعو المقدسيين إلى مقاطعة هذه الانتخابات ترشحًّا واقتراعًا، لتؤكّد أنّ تحويل الصراع في القدس وعليها إلى صراع على الحقوق كغاية بذاتها يجعل نهاية الصراع مرتبطة بإعطاء المقدسيّين حقوقهم بصرف النّظر عن إنهاء الاحتلال، أو بإمكانيّة العيش برفاهية يوفّرها الاحتلال.

بلديّة الاحتلال في القدس: أداة تهويديّة في لبوس خدمات بلديّة

بصرف النّظر عن الخدمات البلدية المتقدّمة التي توفّرها بلديّة الاحتلال للمستوطنين في الشّطر الغربي من القدس بما يخدم ترسيخ احتلال عام 1948[2]، فإنّ الوجود البلدي

1 عربي 21، 2017/11/15. https://arb.im/1049274 ، تايمز أوف إسرائيل، 2018/8/3. https://tinyurl.com/y97585px

2 للاطلاع على مقارنة بين مستوى الخدمات البلدية في شطري القدس: خدمات البلدية، مركز القدس للخدمات الاجتماعية والاقتصادية، http://www.jcser.org/arabic/?p=103

في الشّطر الشرقي عنوانه مشاريع تهويد القدس والتّضييق على المقدسيين. أمّا في الأرقام، فإنّ الميزانية التي تخصّصها البلدية في شرق القدس، والتي تغذّي بها مشروع التهويد غالبًا تحت مسمّى «التّطوير»، هي ميزانية ضئيلة مقارنة بعدد المقدسيين الذين يشكلون 37 % من إجمالي سكان القدس. ويظهر تحليل جمعية «عير عميم» لأرقام موازنة البلدية لعام 2013 أنّ استثمار البلدية في شرق القدس هو 10% من الموازنة، وفي أحسن الأحوال 13.6%[1]. والسياسة التي تتبعها بلدية الاحتلال في الشطر الشرقي من القدس جزء من سياسة الحكومة الهادفة إلى تقليص الوجود العربي إلى أقل مستوى ممكن بما يجعل اليهود المستوطنين أغلبيّة تتوافق مع ما يحاول الاحتلال ترسيخه من مزاعم حول «يهوديّة القدس، عاصمة الشّعب اليهودي». وفي ما يأتي بعض من «الخدمات» التي توفرها بلدية الاحتلال للمقدسيين، والتي تظهر دور البلدية كأحد أذرع الحكومة لتهويد القدس:

ضرائب من دون عوائد: تفرض بلدية الاحتلال على المقدسيين ضرائب باهظة، بمسميات مختلفة، منها ضريبة الأرنونا أو المسقّفات، وضريبة على دخل الأفراد والشركات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الأملاك، وضريبة البلدية التي تجبى على أساس مساحة الشقق والمحال التجارية، وضريبة على أصحاب العمل باسم رسوم التأمين الوطني تصل إلى 10% من الدخل[2]. وعلى الرغم من العبء الذي ترتّبه البلدية على المقدسيّين فإنّ ما ترصده من موازنتها للخدمات في شرق القدس قليل جدًا، حتى بالتناسب مع عدد المقدسيين كما تبيّن أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإنّ الضرائب الكبيرة أرهقت كاهل التجار المقدسيين، واضطرت بعضهم إلى إغلاق محالهم نظرًا إلى عجزهم عن سداد الضرائب والديون التي رتّبتها عليهم.

في التعليم، لا يخفى الدور الذي تلعبه بلدية الاحتلال لجهة تهويد التّعليم في القدس، عبر جذب المدارس إلى حظيرة البلدية لتكون أداة للاحتلال، وإغرائها بالدعم المالي الذي تحرم منه المدارس التي ترفض تبنّي المنهاج الإسرائيلي، وتدجين الأجيال بالتعليم لتتخلّى عن انتمائها إلى القدس.

1 Ir Amim: Jerusalem Municipality Budget Analysis for 2013: Share of Investment in East Jerusalem, December 2014. https://tinyurl.com/y7ajdujp

2 وكالة معًا الإخبارية، 2018/2/5.
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=938418

وعلاوة على أسرلة التعليم، تستعمل البلدية هذا القطاع كأداة ناعمة لمحاربة النضال الفلسطيني، وقد برز في هذا السياق مبادرة أطلقتها البلدية بالاشتراك مع وزارة التعليم، في العام الدراسي 2014-2015 لتمويل «اليوم الدراسي الطويل» في جميع مدارس الذكور الإعدادية في شرق القدس بهدف إبقاء الطلاب في المدارس مدة أطول، حتى لا يشاركوا في إلقاء الحجارة أو المواجهات ضدّ قوات الاحتلال.[1]

الاستيطان: البلديّة هي إحدى الحلقات التي تدير مسلسل الاستيطان في القدس إذ لها دور مهم في عملية البناء الاستيطاني منذ تقديم العطاءات لدى الحكومة حيث يتعين على المقاول الذي فاز بالعطاء الاستيطاني التقدم إلى البلدية للحصول على رخصة بناء. وبعد الترخيص، ثمة دور للجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس التي يتعيّن أن توافق على خطة البناء.[2] ولا ينحصر دور البلدية في بناء الوحدات الاستيطانيّة، بل ثمة دور لها أيضًا في المشاريع الاستيطانية الكبرى في القدس، كمشروع القطاع الهوائي المخطّط تنفيذه ضمن ما يسمّيه الاحتلال «الحوض المقدّس».[3]

منع رخص البناء وهدم المنازل «المخالفة»:

لا يمكن البناء في القدس، وفق قانون الاحتلال، من دون رخصة من البلدية. لكن استصدار المقدسيين لرخص البناء دونه معوّقات صنعتها البلدية، في مقدّمتها عدم وضع أيّ مخطط للأحياء العربية، وهي خطوة تعدّ شرطًا لإصدار الرخص.[4] وقد بلغ عدد الرّخص الممنوحة للمقدسيّين 7% من مجمل الرخص الممنوحة في القدس ما بين 2010 و2014، في حين ذهبت الرخص الأخرى لليهود.[5] التبرير الذي ساقته البلدية حول العدد المتدني للتراخيص الممنوحة للمقدسيين قائم على أنّ عدد من يتقدّمون منهم للحصول على تراخيص بناء متدنّ جدًا[6]، وهذا ما يفسر وفق البلدية، النسبة المتدنية للتراخيص الممنوحة لهم. ولكن هذا التبرير هو إدانة للبلدية ذاتها وتأكيد لسياستها في تضييق هامش حصول

1 هآرتس، 2015/8/19. https://tinyurl.com/ya6s7v9w
2 حول عملية التخطيط للبناء الاستيطاني في شرق القدس:
السلام الآن، https://tinyurl.com/y7yj5t7n

3 هآرتس، 2018/9/18. https://tinyurl.com/y8o6n6ea
4 حول آلية استصدار رخص البناء في شرق القدس:
Norwegian Refugee Council: Applying for a Building Permit in East Jerusalem (Legal Memo). February 2017 https://tinyurl.com/ybmwhkba
5 هآرتس، 2015/12/7. https://tinyurl.com/ya7lh8yr
6 جيروزاليم بوست، 2017/2/28. https://tinyurl.com/yc349zhs

المقدسيين على رخص البناء، في ظلّ الآلية المفروضة على المقدسيين للاستحصال على ترخيص بناء، والتعقيدات المرتبطة بها بما يجعل إصدار الرخصة مهمّة شبه مستحيلة. وتشير المعطيات إلى أنّ أكثر من ثلث المنازل العائدة للمقدسيين مهددّة بالهدم، ما يضع حوالي 90 ألف فلسطيني تحت خطر التهجير[1]. هذه السّياسة في التّضييق على المقدسيّين في رخص البناء يرافقها هدم المنازل غير المرخّصة كعقاب، وقد وصل عدد المنازل التي قررت سلطات الاحتلال هدمها بذريعة عدم الترخيص في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018 إلى 32، هدمت البلدية 25 منها بجرافاتها فيما هدم المنازل الأخرى أصحابها ليتجنبوا كلفة الهدم العالية التي تفرضها البلدية في حال تنفيذ الهدم بجرافاتها[2].

الأحياء خلف الجدار: أما الأحياء المقدسية التي عزلها الاحتلال بالجدار، والواقعة ضمن النطاق الإداري للبلدية، فتمتنع البلدية عن توفير الخدمات في هذه الأحياء، بذريعة تعذّر الوصول إليها، ما يؤدّي إلى نقص كبير في الخدمات، لا سيّما البنى التحتية وجمع النفايات[3].

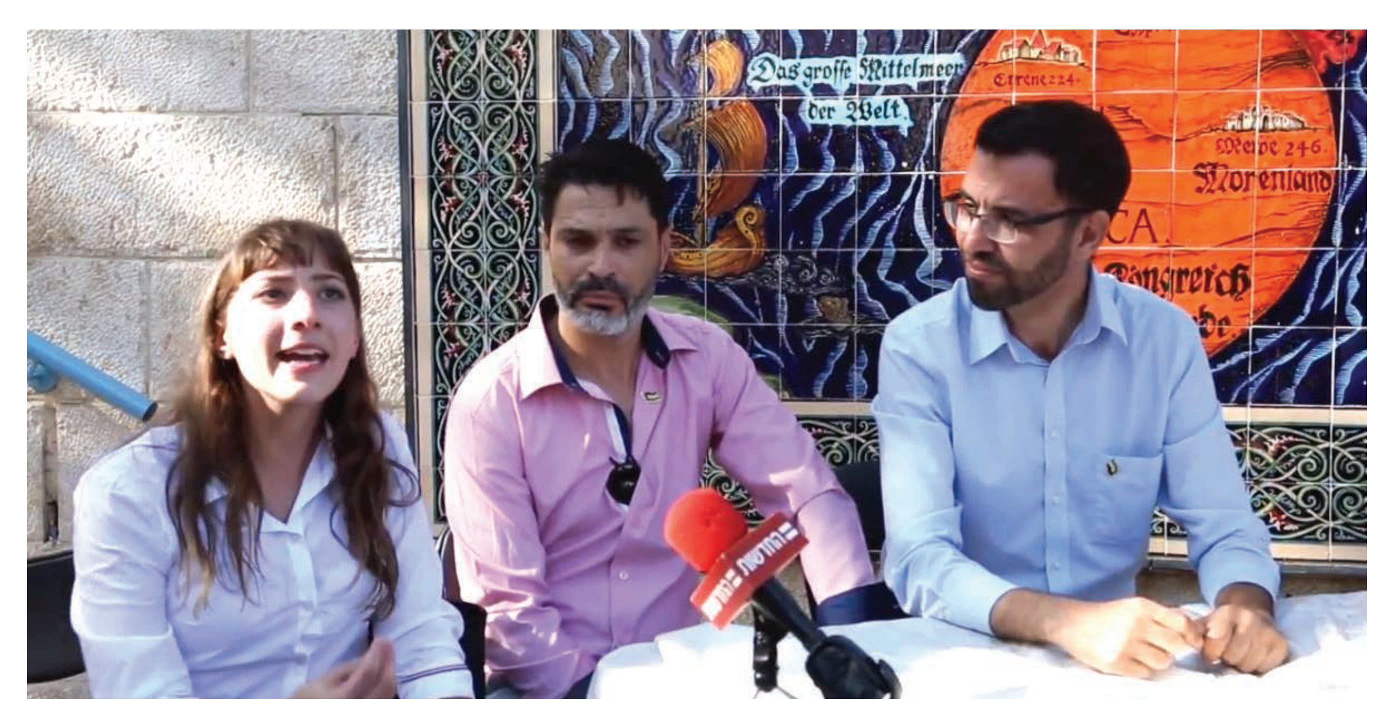
المشاركة العربيّة في انتخابات الاحتلال البلديّة: أيّ جدوى؟

أعطى الاحتلال الفلسطينيين في شرق القدس مكانة المقيم الدائم، من دون الجنسية الإسرائيلية، وبموجب الإقامة يمكنهم المشاركة في الانتخابات المحليّة على مستوى التصويت، والترشح لعضوية المجلس البلدي دونًا عن رئاسة البلدية، ولا يمكنهم المشاركة في الانتخابات العامّة (التشريعية). وفي كل موسم انتخابات بلدية يعود الجدل حول مشاركة المقدسيين في هذه الانتخابات، إن على مستوى التّرشح أو التصويت، وفيما تنادي بعض الأصوات بضرورة المشاركة ليكون للمقدسيّين تأثير في المدينة فإنّ أغلبية المقدسيين ترى أن المشاركة لا تعدو كونها تجميلًا للاحتلال، ومصادقة مقدسية على ما تقوم به البلدية من عمليّة تهويد في القدس، ودلالة على تقبل الانخراط في مؤسسة تهويديّة، من دون أن تتيح هذه المشاركة مجالًا لإحداث أيّ تغيير في سياسة الاحتلال.

1 شرق القدس: حقائق أساسية، أوتشا، آب/أغسطس 2014. https://tinyurl.com/yacsvynz ، القدس: حقائق وأرقام، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، http://www.jcser.org/arabic/?p=107

2 معطيات منظمة بتسيلم حول هدم منازل المقدسيين من 2004 حتى آب/أغسطس 2018: https://tinyurl.com/y8y3btfo

3 Ehud Tagari and Yudith Oppenheimer: Displaced in their own city: The impact of Israeli policy in east Jerusalem on the Palestinian neighborhoods of the city beyond the separation barrier, Ir Amim, June 2015 http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim_ENG_for%20web_0.pdf



مرشحو «القدس لنا» (من اليمين): عزيز أبو سارة، وحبيبي أبو ارميلة وعايدة قليبو

درج المقدسيّون على مقاطعة الانتخابات المحلّية في القدس بعد احتلال عام 1967[1]، وبالكاد وصلت نسبة مشاركتهم في الانتخابات البلدية عام 2013 إلى 1 % من المقدسيّين الذين يحقّ لهم التصويت[2]. وتحضيرًا لانتخابات هذا العام خصّصت 6 مراكز انتخاب للمقدسيين[3] (180 ألفًا هو عدد المقدسيين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية) ثم زادت إلى 11 بقرار من وزير الداخلية أرييه أدرعي، مقابل 187 مركزًا لليهود[4].

تحضيرًا لانتخابات هذا العام، برز اسم مرشّحين مقدسيين: في 2018/9/6، أعلن عزيز أبو سارة ترشّحه لرئاسة البلدية[5]، وأعلن عن قائمة مرشحي «القدس لنا» في مؤتمر صحفي من أمام مبنى البلدية في شارع يافا بالشّطر الغربي من القدس. والردّ على ترشّحه تجلّى في اقتصار الحضور على عدد ضئيل معظمهم من الصحافة الإسرائيلية، بالإضافة إلى رشقه بالبيض كردّ على خطاب تبرير ترشّحه القائم على مزاعم حول أهميّة المشاركة في الانتخابات لتحسين الخدمات وليكون للمقدسيين صوت في المجلس البلدي.

1 جرت أول انتخابات بلدية لشطري القدس عام 1969، وكانت مشاركة المقدسيين فيها ضئيلة.
2 هآرتس، 2018/8/23. https://tinyurl.com/y7us2mke
3 ثلاثة مراكز اقتراع في بيت حنينا، نصف سكانها من المستوطنين اليهود، ومركز في كل من البلدة القديمة، وجبل المكبر، والشيخ جراح. (هآرتس: https://tinyurl.com/y8w7veql)
4 هآرتس، 2018/8/23. https://tinyurl.com/y7us2mke
جيروزاليم بوست، 2018/9/13. https://tinyurl.com/yct75xvn؛ https://tinyurl.com/ybsb3g33.2018/9/27

5 نظرًا إلى أن الترشح لرئاسة البلدية يقتصر على حملة الجنسية الإسرائيلية، فإن أبو سارة أعلن أنّه سيقدّم للمحكمة العليا التابعة للاحتلال دعوى يطالب فيها بحقه في الترشح لرئاسة البلدية من دون الجنسية الإسرائيلية أما دبش فترشح لعضوية المجلس البلدي.



مركز اقتراع في شرق القدس في الانتخابات المحلية 2013

في 2018/9/25، أعلن أبو سارة انسحابه من الانتخابات نتيجة ضغوط فلسطينية وإسرائيلية تعرّض لها: الرفض الفلسطيني، وإخضاع وضعه القانوني في القدس للمراجعة من قبل سلطات الاحتلال[1].

المرشّح الآخر هو رمضان دبش[2] الذي أعلن لائحة «القدس للمقدسيين»، ولم ينسحب بعد من السباق الانتخابي، أشار، لتسويق ترشّحه، إلى الواقع الذي تشهده القدس (شرقها تحديدًا) على مستوى رخص البناء وهدم المنازل، والبنية التّحتية المتداعية وغياب سائر الخدمات البلدية الأخرى[3].

ولكن، هل يمكن التّعويل على المشاركة في الانتخابات المحليّة في إطار الصراع مع الاحتلال؟

صاغ الاحتلال القوانين النّاظمة لعمل مؤسساته على اختلافها ضمن قالب استعماري يخدم مصالحه حصرًا، ومصلحة استمراره وتدجين من يحتلّهم وإخضاعهم لإرادته. وقد يكون من أحد الأسباب التي تضرّ بالنّضال الفلسطيني تحويله من قضية سياسية إلى قضية حقوق ينبغي «انتزاعها» من يد الاحتلال، ولعلّ دفع المقدسيين إلى الانغماس في الخطاب الحقوقي هو من الأمور التي يشجّع عليها الاحتلال حيث يتحول النضال من سعي إلى التحرير إلى

1 منشور لعزيز أبو سارة على حسابه في موقع فيسبوك، 2018/9/25. https://tinyurl.com/ybyzxmgn

2 حول المرشحين عزيز أبو سارة ورمضان دبش: هنادي قواسمي: انتخابات بلدية الاحتلال: بعض من وقاحة ذوي القربى، 2018/9/6. https://tinyurl.com/y94mr3ec

3 موقع Mondoweiss، 2018/9/20. https://mondoweiss.net/2018/09/palestinians-jerusalem-municipal/

رضا بالاحتلال ومصادقة على ممارساته واعتداءاته، ومشاريع التهويد التي يعمل على تنفيذها، ما يجعلهم جزءًا من المنظومة الاحتلالية.

وبالنظر إلى أنّ السياسة المتعلقة بالقدس تضعها الحكومة، الحريصة على ترجمة شعار «القدس عاصمة الشعب اليهودي» إلى أمر واقع وملموس، فإنّ دور البلدية لا يعدو تحويل هذه السياسات إلى واقع على الأرض، فيما تغيب إمكانية أعضاء المجلس البلدي على التغيير. فالحكومة تريد القدس يهودية، بسكانها وأرضها ومقدّساتها ووجهها، والبلدية منخرطة في ترجمة هذه الإرادة. وعليه، فإنّ دور البلدية يتعدى الخدمات، والتقصير في أدائها، والجدوى الوحيدة التي يمكن ترتّبها على مشاركة المقدسيّين في الانتخابات هي جعلهم جزءًا من المنظومة الاحتلالية وشهود زور على جريمة تهويد المدينة التي تنفّذها البلدية من دون أن يكون لهم القدرة على التغيير.

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

